# المستخلص

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر استراتيجيات التحوط التي يتبعها المراجع الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مكاتب وشركات المراجعة في اليمن. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال استخدام برنامج (SPSS) في تحليل البيانات، إضافة إلى المنهج الوصفي في بناء الإطار النظري بالاعتماد على الكتب والدوريات والرسائل العلمية ذات الصلة بالدراسة.

تم استخدام الاستبانة الإلكترونية كأداة رئيسة لجمع البيانات، وشمل مجتمع الدراسة المحاسبين القانونيين في الجمهورية اليمنية كافَّةً، المزاولين لمهنة مراجعة الحسابات وتدقيقها، بالاعتماد على كشوفات وزارة الصناعة والتجارة لشهر فبراير ٢٠٢٦م، التي بلغ عددها (٣٧) شركة مراجعة، و(١٧١) مكتب مراجعة فرديًا. وقد جرى توزيع (١٧٠) استبانة إلكترونيًا، وبلغ عدد الاستبانات المعبَّأة إلكترونيًا (١٣٦) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى أنَّ المراجع الخارجي في اليمن يقوم بتطبيق استراتيجيات التحوط للحد من مخاطر الاكتشاف بدرجة عالية جداً (٤,٢٩)، كما بيّنت النتائج أنَّ أكثر أبعاد استراتيجيات التحوُّط تطبيقًا هو التخطيط الجيد للمراجعة بدرجة عالية جداً (٤,٤٧)، يليه التخصص النوعي للمراجع الخارجي بدرجة عالية جداً (٤,٣٩)، ثم التقييم المعمَّق لنظام الرقابة الداخلية بدرجة عالية جداً (٤,٣٦)، فالمراجعة التحليلية بدرجة عالية جداً (٤,٣١)، ثم استخدام وسائل التقنية الحديثة بدرجة عالية جداً (٤,٢١)، وأخيرًا المراجعة المشتركة بدرجة عالية (٣,٩٨).

و أثبت نموذج الانحدار الخطي البسيط وجود أثر إيجابي دال إحصائياً (لاستراتيجيات التحوط منفردة)، في الحد من مخاطر الاكتشاف، وتباينت قوة تأثير الأبعاد؛ حيث كان التأثير الأكبر هو التقييم المعمق لنظام الرقابة الداخلية (β=٠,٧٢٦)، يليه استخدام التقنيات الحديثة (β=٠,٦٤٦) ، يليه التخصص النوعي(β=٠,٦٣١) يليه المراجعة التحليلية (β=0.623) يليه التخطيط الجيد (β=٠,٥٤٤) ، بينما جاء المراجعة المشتركة في المرتبة الاخيرة (β=٠,٥٢٣)، مما يشير إلى وجود فجوة واضحة بين سهولة تطبيق بعض الاستراتيجيات (كالتخطيط) وعزوف في تطبيق بعض الاستراتيجيات (كالمراجعة المشتركة) وفعالية استراتيجيات أخرى (كالتقييم المعمق لنظام الرقابة الداخلية ) التي تعد أكثر تأثيراً لكنها أقل ممارسة في الواقع المهني اليمني.

أوصت الدراسة بإعادة هيكلة أولويات مكاتب وشركات المراجعة نحو تعزيز الاستراتيجيات الأكثر تأثيراً خاصة التقييم المعمق لنظام الرقابة الداخلية، مع ضرورة تبني منهج تكاملي يجمع بين هذه الاستراتيجيات بدلاً من الاعتماد على إجراءات منفردة. كما دعت إلى سن تشريعات مهنية تحفز تطبيق المراجعة المشتركة، والاستثمار الجاد في البنية التقنية والتدريب الرقمي، مع توجيه التوصيات إلى جهات محددة (مكاتب وشركات المراجعة، جمعية المحاسبين القانونيين، ووزارة الصناعة والتجارة)، بما يضمن ترجمة هذه النتائج إلى ممارسات مهنية.